http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1379) السنة السادسة - الاربعاء (26) تشرين الثاني 2008

في مصارف ذي قار..

موظفون لم ينالوا كامل حقوقهم ومليارات الدنانير في بنايات متداعية

الناصرية / حسين العامل

لم يتوفر لمدير احد المصارف في ذي قار على ما يبدو تشبيها اكثر تماثلا ومطابقة لحال مصرفه المتردية من حال العيس التي تحمل الماء في البيداء وهي تموت من ظمأ . فمصارف ذي قار على حد قول المدير الذي تعرض للتوبيخ في وقت سابق لإدلائه بتصريحات صحفية عن المعوقات التي تواجه عمل المصارف (تمد الاخرين بمليارات الدنانير لكنها تعاني هي وموظفوها فقراً مدقعاً).

يقول مديرو مصارف محافظة ذي قار وهم يستعرضون امام وفد حكومي يمثل مكتب نائب رئيس الوزراء رافع العيساوي حضر الى مجلس محافظة ذي قار مؤخرا للاطلاع على واقع الخدمات ومعوقات عمل الدوائر والمؤسسات الحكومية .

ان معظم بنايات المصارف في ذي قار لا تتلاءم مع طبيعة عملها ولا تستوعب زخم المراجعين فبعض الابنية يعود تاريخ بنائها الى خمسينيات القرن الماضي والبعض الاخر ما زال يتعرض لطفح المجاري ومياه الصرف الصحي وتسرب مياه الامطار في حين تفتقر معظمها الى الحواسيب ومكائن عد النقود الكافية .

بنايات متهالكة

حيث قال مدير مصرف الرفاعي خلال لقائه ممثلي مكتب نائب رئيس الوزراء الذي حضرته المدى .

ان بناية مصرف الرفاعي متهالكة وضيقة ايضا وحصينتها التي هي بمساحة ٢×٢ متر لا تكفي لاستيعاب كميات النقود الواردة للمصرف ما يعرضها ذلك لمخاطر التلف والضياع مشيرا الى ان الجهات المعنية رصدت عام ٢٠٠٧، أكثر من مليار دينار لإنشاء بناية بديلة لمصرف الرفاعي لكن للان لم يتم اطلاق تلك التخصيصات .

خزائن قديمة

ومن جانبه اشار مدير مصرف النيل في ذي قار الى ان بناية مصرف النيل تتعرض بصورة مستمرة لطفح مياه الصرف الصحي محذرا من خطورة ذلك على الوثائق الرسمية والاموال المحفوظة في المصرف لافتا الى ان خزائن الاموال (القاصات) التي يعود تاريخ تجهيزها للمصارف الى مطلع ستينيات القرن الماضي ما عادت تتناسب مع حجم الاموال التي يتعامل بها المصرف .مؤكدا ان هناك كميات كبيرة من الاموال ما زالت محفوظة في الاكياس (الكواني). داعيا الى تامين بنايات ملائمة لعمل المصارف وتاهيل البنايات الحالية لتتناسب مع حجم ما تقدمه من خدمات.

واضاف مدير مصرف النيل خلال لقائه ممثلي مكتب نائب رئيس الوزراء.

كما يفتقر مصرف النيل مثله مثل بقية مصارف المحافظة الى مكائن عد النقود واجهزة الكومبيوتر الكافية مشيرا الى ان مصرف النيل لا يمتلك سوى ماكنة واحدة لعد النقود وبضعة كومبيوترات وهذه لاتسد الحاجة الفعلية للمصرف حيث يتعامل الموظف الواحد يوميا مع ثلاثة مليارات دينار . وحذر مدير مصرف النيل الذي حقق العام الماضي ارباحاً تقدر بـ٨٦٢ مليون دينار من انعكاس نقص المستلزمات المصرفية وحرمان الموظفين من مخصصات الساعات الاضافية التي يتطلبها عملهم على اداء المصرف وموظفيه.

حوافز

في حين دعت رئيسة لجنة النزاهة في مجلس محافظة ذي قار الانسه منى الصافي التي اطلعت عن كثب على معاناة موظفي المصارف من خلال متابعتها لاداء المؤسسات المالية ومستوى الخدمات التي تقدمها للمواطنين . دعت الى تاهيل ابنية المصارف الحكومية مشيرة الى تعرض مصرف اريدو في الناصرية في شتاء العام الماضي الى الغرق بمياه الامطار كما دعت الى شمول موظفي المصارف بالحوافز ومخصصات الساعات الاضافية لتتلاءم بذلك مع مستوى الخدمات التي تقدمها المصارف للمواطنين ولا سيما المتقاعدين منهم الذين يتسلمون رواتبهم التقاعدية عبر المصارف . مشيرة الى عدم تناسب اعداد المصارف العاملة في المحافظة مع الاعداد الكبيرة للمتقاعدين . مسلطة الضوء على حجم الاعباء والمعاناة الاضافية التي يتحملها المتقاعدون نتيجة ضيق ابنية المصارف وقلة اعدادها.

هموم

اما عضو اللجنة القانونية في مجلس محافظة ذي قار المحامي طالب مهدي السهلاني فقد بين حجم المعاناة التي يتكبدها المتقاعدون في قضاء الجبايش نتيجة عدم وجود مصرف في القضاء المذكور قائلا.

هناك الكثير من المتقاعدين في محافظة ذي قار لكن بالمقابل هناك قلة في عدد المصارف التي تقدم الخدمات لهم ولاسيما في قضاء الجبايش الذي يفتقر لاي مصرف اهلي او حكومي ما يضطر المتقاعدون في القضاء المذكور الى مراجعة مصارف مركز المحافظة التي تبعد عن قضاء الجبايش باكثر من ٩٥ كم .

وفي ختام لقاء مديري مصارف ذي قار مع الوفد الحكومي دعوا الى شمول مديري مصارف النيل والرشيد الفرعية بمخصصات المنصب وذلك اسوة باقرانهم في المصارف الزراعية والعقارية والخزينة .مشددين على اهمية شمول منتسبي المصارف الحكومية بالحوافز والمكافآت واجور الساعات الاضافية مبينين في الوقت نفسه حجم المخاطر التي يتعرض لها العاملون في المؤسسات المالية حيث تعرض عدد غير قليل منهم الى مخاطر التعرض للاغتيال والاختطاف وحالات التزوير والتعامل بالنقود المزيفة .

من الداخل

احياء الصفيح

هادي جلو مرعي

عرف التنك. انه وعاء مغلق باحكام يحتوي سمناً نباتياً او حيوانياً يستخدم للطبخ، وفي بلادنا ابتكر المواطنون من ذوي الدخول (المكرودة) وسائل شتى للتخلص من كابوس (ازمة السكن)، المعروفة في السابق عند سكان البلاد المزدحمة وقليلة الموارد، ومع تكرار المغامرات العسكرية لانظمة حكم في بلادنا ازدادت معاناة الناس، وتعددت حاجاتهم لسكن لائق وبدأت (ازمة السكن) تدخل في دائرة الاهتمام من قبل ذوي الاختصاص للبحث في وسائل معالجتها.

اوعية التنك، قامت مقام الطابوق، (الطين المفخور) و (البلوك) فكان يوضع التراب او الطين فيها وترصف لتكون جدراناً يوضع عليها سقف من الخشب او أي مادة اخرى ليكون بيتاً ياوي ساكنيه.

احدى الفضائيات عرضت حالة مأساوية لاسر تسكن بيوت (التنك) في محافظة تعاني ضعف التخصيصات. امرأة كانت تقسم انها لاتملك (مالا ولا حلالا) –بحسب تعبيرها– وتعيل مجموعة من الاطفال الايتام، وكان الطين يغطي جلبابها المهترئ، وتشير لاهمية التنك في ستر حالها.

عجوز مريضة تعجز عن النهوض بسبب داء اصاب قدميها مستلقية على فراش مد على الارض وهي تبكي وتشكو من جور الزمان وضياع الامل بفقد الاحبة والاهل، وقلة الناصر ايام المحنة، ولولا انها تحتمي بدار بنيت من مادة التنك لكانت عرضة لسموم الصيف، وبرد الشتاء، وربما لكانت ماتت بضربة شمس.

استخدام التنك لم يقتصر على المحافظة تلك، التي اعتذر المسؤولون فيها بعجزهم عن توفير مستلزمات حياة حرة لمواطنيهم بعدم توفر ميزانية مالية ولتجاوز المواطنين على اراضي الدولة، وتعدى لمدن اخرى، منها العاصمة التي يحيط بها التنك من كل ناحية، ومن جهاتها الاربع وخاصة الشرقية منها.

وتتزين بيوت التنك بصور جميلة، لابقار، واشجار، ونخيل، واطفال، وزهرة الشمس، واشجار، وجبال، وشلالات، لكن المشكلة ان الصدأ يصيب التنك ويذهب بتلك الصور، ويبقى التنك الصدئ، وتبقى امنيات الفقراء للحصول على سكن.

ملاحظة اخيرة.. في البلدان المتقدمة يطلقون على الاحياء السكنية من هذه الشاكلة تسمية (احياء الصفيح)

ضياع الامل بفقد الاحبة والاهل، وقلة الناصر ايام المحنة، ولولا انها تحتمي بدار بنيت من مادة التنك لكانت عرضة لسموم الصيف، وبرد الشتاء، وربما لكانت ماتت بضربة شمس.

خلال المؤتمر الثالث لتنمية المحافظات:

المطالبة بالعمل المؤسسي لتنظيم الأولويات وإعداد ستراتيجية للتنمية وخطط الإعمار السنوية

ميسان / رعد شاكر

قال رئيس لجنة الأعمار والتنمية في مجلس محافظة ميسان أن ماطرح في المؤتمر الثالث لتنمية المحافظات الذي عقد ببغداد سلط الضوء على مجمل المشاكل التي تعترض سير تنفيذ مشاريع التنمية والأعمار في المحافظات . وبين المهندس موحان ماهي شبيب في تقريره الموجز خلال اجتماع مجلس المحافظة عن مشاركته في المؤتمر أهم النقاط التي نوقشت والوصايا والمقترحات التي خرج بها المؤتمر الذي عقد برعاية وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ومنها:

طرح وزارة المالية تقليص الموازنة الاستثمارية في سنة ٢٠٠٩ بنسبة ٥٠٪ وذلك بسبب الأزمة المالية حيث كان مخصصا لموازنة تنمية الأقاليم ٦ مليارات دولار وتقلص إلى ٣ مليارات دولار مع الحفاظ على الموازنة التشغيلية . وطرح في المؤتمر أن المحافظات التي صرفت مبالغ كبيرة تعتبر في حال أفضل لأنها في سنة ٢٠٠٩ من المرجح أن لاتدّور المبالغ وبالتالي مالم يصرف في المحافظات يحسب مع الموازنة الجديدة لها ، وكلما كانت المبالغ المصروفة في محافظة ما كبيرة في ٢٠٠٨ ، كلما كانت الموازنة ل٢٠٠٩ كبيرة ، على اعتبار أن المبالغ المدورة قليلة.

الى ذلك بيّنت أنوار جميل بني المدير العام لدائرة التشييد والإسكان في وزارة التخطيط أن كل المحافظات لم تبدأ بأية خطوة في الخطة التكميلية واعتبرتها عبئاً كبيرا عليها لأنها لم تسيطر على موازنة التنمية بعد فكيف تنفذ مشاريع على الخطة التكميلية؟. كما تمت المطالبة من قبل محافظة ميسان بتوزيع المبالغ التي لم تنفذها المحافظات والوزارات على المحافظات التي نفذت موازناتها وفق النسب المنجزة وعدم تكديس التخصيصات على أساس الحسابات السياسية ومجاملة الوزارات على حساب تنمية المحافظات . كذلك المطالبة من قبل محافظة ميسان بأن يكون تخصيص الأراضي من قبل المحافظ ويصادق مجلس المحافظة على هذا التخصيص ويعاد النظر في مساحات ومواقع الأراضي الممنوحة للوزارات وفروعها في المحافظات ،وبذلك يتم حرق العديد من الحلقات الزائدة والروتينية ويسهل عملية الأعمار والاستثمار وهذا معمول به في كل دول العالم التي تعمل بالنظام اللامركزي .

فضلا عن المطالبة بتوزيع مبالغ المشاريع الاستثمارية للوزارات حسب عدد السكان ورفع مستوى التنسيق مع المحافظات عند تنفيذها ، وقد رفض الجزء الأول من المطالبة على أعتبار أن هناك مشاريع ذات نفع عام مثل الموانئ في البصرة أو المصافي النفطية الكبيرة فهذه محكومة بطبيعة الموارد الموجودة في المحافظات .

والمطالبة بزيادة صلاحيات المحافظين باعتبارهم الجهات التنفيذية التي من الممكن أن تسرع من عملية تنفيذ المشاريع في حال منحها صلاحيات أوسع.

4 محاور لتطوير الموارد المائية في العراق

بغداد/ المدى

أعلنت دائرة التخطيط الزراعي التابع لوزارة التخطيط والتعاون الانمائي استمرارها في تنفيذ مشروع دراسة لتطوير الموارد المائية في العراق مع دراسة مقارنة مع الدول الأخرى وقال مصدر مسؤول في الوزارة إن دائرة التخطيط الزراعي مستمرة في تنفيذ مشروع برنامج دراسة لتطوير الموارد المائية في العراق من خلال فريق العمل المشكل من ممثلين الوزارة والموارد المائية والبيئة لغرض وضع دراسة عن تطوير إدارة الموارد المائية في العراق من خلال أربعة محاور ويتضمن الأول الإيرادات المائية ويشمل دراسة مصادر التغذية الطبيعية للمياه الجوفية والمياه السطحية وتأثير المسطحات المائية مثل الاهوار وبحيرة الثرثار وغيرها والثاني استخدامات المياه في الزراعة ويتضمن دراسة الاستثمار الحالي للأراضي الصالحة للزراعة والاحتياج المستقبلي للوصول إلى الاستثمار الأمثل من خلال ترشيد الاستهلاك وتقليل الهدر والضائعات وتطوير إدارة عمليات الري المتبعة في الحقول وأجراء مقارنة بين لاستثمار الأمثل من خلال ترشيد الاستهلاك وتقليل الهدر والضائعات و وتطوير إدارة عمليات الري المتبعة في الحقول وإجراء مقارنة بين الطرق التقليدية والحديثة مقارنة مع تجارب الدول الأخرى مثل مصر واليابان أما المحور الثالث فتضمن تأثير التغيرات في نوعية المياه وتحديد الإجراءات اللازمة لحماية أحواض الأنهار من التلوث وتأثيرات إنشاء السدود والخزانات في تحديد نوعية المياه أما المحور الأخير شمل حصاد حصة العراق المائية ويتضمن دراسة تأثير دول المنبع في الواقع المائي والاتفاقيات الدولية وتجارب الدول المجاورة مثل سوريا والأردن في نهر اليرموك ونهر النيل والدول المتشاطئة عليه.

بيت الحكمة يناقش أوضاع الطفل العراقي

بغداد/ اثير شمعون الياس

أقامت مؤسسة بيت الحكمة /قسم الدراسات الاجتماعية / وحدة ابحاث الطفولة /الندوة العلمية الخاصة في بحث ومناقشة اوضاع الطفل العراقي والمشاكل التي يعانيها في هذا المجال بالتعاون مع منظمة (اكاديميون) للثقافة والفنون.

افتتح الندوة، رئيس الجلسة مسؤول وحدة الطفولة في بيت الحكمة جليل خزعل بكلمة مختصرة عن وحدة ابحاث الطفولة ومهامها ونشاطاتها في كل ما يتعلق بثقافة واهتمامات الطفل العراقي والمشاكل التي يعانيها في هذا المجال والمجالات الاخرى بصورة عامة، شارك في الندوة عدد من المتخصصين في ثقافة الاطفال والتربية والتعليم ، وبعض مندوبي وممثلي مؤسسات المجتمع المدني ودوائر الدولة والصحافة ...وتضمنت الندوة محورين أساسيين:

الاول .. دور منظمات المجتمع المدني في تنمية ثقافة الطفل العراقي . وقد قدمت له

(د.طاهرة داخل) الباحثة الاختصاص – نائبة رئيس منظمة (اكاديميون).

والمحور الثاني .. التوظيف الفني والجمالي للخطاب الصوري الموجّه للطفل وقدمت له (د. شذى العاملي) الاستاذة في اكاديمية الفنون الجميلة.

كما شارك في المناقشات والمداخلات عدد من الحضور المعنيين بإعلام وصحافة الطفل ، وثقافة الاطفال.

في المحور الاول تطرقت الدكتورة طاهرة داخل الى مؤسسات المجتمع المدني التي تاسست في العراق بعد ٢٠٠٣ وحددت عددها بـ(٥٦٣) منظمة منها (٢٤٦) منظمة متخصصة بالطفولة، وتلك التابعة لمجلس الوزراء، برغم عدم وجود احصاء رسمي بذلك...هذه المنظمات اغلبها يحصل على دعم مؤسسات دولية ومحلية – حكومية وقدمت الدكتورة نبذة عن منظمة اكاديميون، وتاسيسها ودورها ونشاطها في مجتمع الثقافة والفنون وبالذات فيما يخص الطفل العراقي. واشارت وبكل موضوعية الى المشاكل التي تعانيها الطفولة العراقية والمنظمات المذكورة حيث طبيعة عملها وانتماءاتها لاتخدم الطفل العراقي من النواحي التربوية والتعليمية ، وكون تجربة هذه المنظمات حديثة العهد وتجري أول مرة في تاريخ البلاد. ما يؤدي الى ضياع الجهود والميزات والتخصيصات المقدمة بهذا الشأن ، كما اشارت الى دور بعض المنظمات مثل منظمة (هافال) لمعالجة مشاكل الطفولة و(جمعية السلام والطفولة) بجانب (اكاديميون) و(دار ثقافة الاطفال) وغيرها.

ونوهت الدكتورة طاهرة الى ان اغلب المنظمات والمؤسسات المذكورة متخصصة بتقديم المساعدة لرعاية الام والطفل (بغض النظر عن نشاطها الفعلي القليل ، واحيانا يكون معدوما) ، فيقتصر عنوانها على الرعاية الصحية والاجتماعية من ناحية المساعدات المادية والطبية دون التطرق الى الجانب الثقافي والتعليمي للاطفال ودعم وتربية المواهب وتطوير قدرات وامكانات الطفل بصورة عامة . كما المحت الى ان الدستور العراقي لم يتضمن في بنوده الى اية اشارة للطفل عدا فقرة بعنوان (الاسرة والمرأة والطفل) ويبدو واضحا دور الطفل المهمش بجانب المرأة التي لها الدور الاساسي في النشأة التربوية والثقافية للطفل كأم او مشرفة .

أما الدكتورة (شذى العاملي) فقد تطرقت الى مسألة توظيف النواحي الفنية والجمالية للخطاب الصوري المرئي الموجه للطفل .. وتطرقت الى تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال والتي تصل نتاجاتها الينا منذ زمن طويل سواء بالقصص المصورة او افلام الرسوم المتحركة (الكارتون) او الافلام العلمية الخيالية الممتعة التي تجذب الطفل والكبير على السواء... قدمت الباحثة وصفا لبعض الاعمال والامثلة بمفهوم جمالي عميق وقريب جدا من فهم روح الطفولة باسلوب ممتع ومتميز بالبرغم من ضيق وقت الندوة ، كما دعت الى انتاج اعمال وبرامج فنية ثقافية تنافس الاعمال الاجنبية المتقدمة بجودتها وهذا يعتبر المحك الحقيقي لقدرة اختصاصيي ثقافة الاطفال لدينا.

واجريت مداخلات عديدة ضمن الندوة طرحها اساتذة وتربويون واختصاصات مختلفة حول المواضيع المذكورة إضافة الى وضع الطفل العراقي من جميع النواحي في هذه المرحلة الصعبة التي يمر بها العراق ... التربية والتعليم ، الوضع الامني ، الوضع المعاشي، والتسرب من المدارس والجهات والمؤسسات التي توظف الاطفال وغيرها من المشاكل التي تبتلع الطفل العراقي في دوامتها .

من مشاريع التنمية الكبرى

مطلع الشهر المقبل موعد افتتاح مشروع المصب العام

بغداد/ المدى

برعاية رئيس الوزراء نوري المالكي تفتتح وزارة الموارد المائية مطلع شهر كانون الأول المقبل مشروع محطة ضخ المصب العام في الناصرية التي تعد الفقرة الرئيسية الحاكمة لتشغيل مجرى المصب العام بالكفاءة التصميمية المطلوبة لغرض تخفيض مناسيب المياه الجوفية ضمن شبكات المبازل المرتبطة بالمصب العام اكد ذلك بيان للوزارة تلقت المدى نسخة منه امس جاء فيه:

وتتكون المحطة من ثلاثة اجزاء رئيسية اولها حوض مقدم المحطة المبطن بالبلوكات الكونكريتية والحجر يوصل بين مبزل المصب العام وجسم بناية المحطة ويحوي على الفتحات الاثني عشر المؤدية الى ممصات المضخات اضافة الى مايحويه من شبكات ومكائن رفع الشوائب والمخلفات.

وأضاف البيان والجزء الثاني هو جسم المحطة الذي يضم ١٢ مضخة عملاقة تصريف الواحدة منها ٢٠م٣/ثا اضافة الى احتوائه على شبكات ضخمة من منظومات التهوية والتبريد والتزييت والاطفاء.

وأشار البيان الى تنفيذ عدد من المنشات الملحقة بالمحطة منها بناية محطة ضخ الماء الصناعي لتغذية المضخات الرئيسية بالماء النقي لاغراض التبريد وكذلك انشاء (٢٤) دار سكن لمنتسبي المحطة وتنفيذ ورشة متكاملة لاغراض الصيانة مع انشاء مستوصف صحي ومحطة تحويل ثانوية لتوفير الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل المحطة.

ويذكر ان مشروع المصب العام من مشاريع التنمية الكبرى في البلاد وذلك لأهميته في نقل المياه المالحة في وسط وجنوب العراق عبر شبكة مترابطة من المبازل تبدأ من مجموعة المبازل الحقلية المغطاة إلى المبازل المجمعة ثم الثانوية والرئيسية التي تصب في النهاية بمجرى المصب العام المسؤول عن دفع المياه المالحة إلى الخليج العربي عبر أجزائه الرئيسية (الشمالي والأوسط والجنوبي).

كما ويرتبط بمشروع المصب العام منظومة المبازل الرئيسية التي تقوم بتصريف مياهها الى مجرى المصب العام وتشمل مبزل الفرات الشرقي الذي يقوم بنقل مياه البزل من مشاريع الاستصلاح الواقعة ايسر نهر الفرات وبمساحة صافية قدرها (١،٦) مليون دونم حيث يبدأ من بلدة الكفل ليصب في المصب العام بالقرب من مدينة الناصرية وكذلك مبزل شرق الغراف الذي يقوم بنقل مياه البزل لمشروع شرق الغراف ليصب في المصب العام شمال بلدة الناصرية ويبلغ طوله (١٧٢)كم اضافة الى مبزل الفرات الغربي الذي يخدم اراضي الجانب الايمن لنهر الفرات ابتداء من مشروع ري كفل– شنافية حيث ينقل مياه البزل الى المصب العام جنوب مدينة الناصرية وكذلك مبزل شرق دجلة الذي يقع ضمن محافظات (واسط، ميسان، البصرة) ويمتد البزل الى مشاريع محافظتي بغداد وواسط.